الانعكاسات المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية المعاصرة على القطاعات الاقتصادية العربية

الاستاذ الدكتور خليل محمد شهاب

كلية الادارة والاقتصاد الجامعة العراقية

الاستاذ المساعد الدكتور سهيل تركي

كلية الرشيد الجامعة

الملخص

شهد العالم في الربع الاخر من القرن الماضي احداثاً غيرت الكثير من مفاهيم وتوازنات العصر وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي وانتهاء الحرب الباردة انتقل العالم الى حقبة تاريخية جديدة تسود فيها سيطرة القطب الواحد على الساحة الدولية ، وظهر مفهوم جديد هو العولمة الاقتصادية وما ينتج عنها من تطورات على كافة الصعد التجارية والاقتصادية والتنظيمية. ان انشاء منظمة التجارة العالمية والتي اخذت على عاتقها ادارة الاقتصاد العالمي من خلال الدعوة الى حرية التجارة وفتح الاسواق والدعوة الى اجراء اصلاحات هيكلية في اقتصاديات البلدان النامية ومنها البلدان العربية لكي تستطيع مواكبة المتغيرات الاقتصادية الجديدة واصبح للتكتلات دورا كبيرا في العمليات الاقتصادية على المستوى الدولي والاقليمي ونتيجة للتطورات العلمية والتكنلوجية الحديثة مما ادى الى ثورة في المعلوماتية وكل ذلك ادى الى حدوث تقارب بين التجمعات الاقتصادية الدولية نتيجة لهذه المتغيرات الاقتصادية الدولية وسنتناول في هذا البحث التوجهات العولمية وما افرزته من انشاء منظمة التجارة العالمية وبروز دور اكبر للمنظمات النقدية والمالية الدولية وكذلك التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية والتطورات التي حدثت منه.

Abstract

The study shows the chages occurred in the economic in ternational relationships after the collapse of the communism and the appearance of the currents of the globalization and the accompanying call for the econonmic liberation through establishing the world trade organization as this organization took in charge the a dministration of the internantional economy,besides the in ternatuctional fund and the in ternational bank for the Construction and the developments, as these two organization's have been tasked with the administration of the financial and monetary satiations of the global economy.

The recarch dealt with the future prospect of the prospects of the Arabic economy through actual situation of these economies and the ways to develop the common Arabic work in all the economic sections and to establish Arabic agglomerations in one unifie Arabic economy.

المقدمة

شهد التعاون الاقتصادي العربي خلال الفترة اللاحقة لتأسيس الجامعة العربية مجموعة من المحاولات الرامية إلى إقامة أشكال عديدة من التنسيق الاقتصادي ثنائي ومتعدد الأطراف. ومرت هذه التجربة بمراحل مختلفة على مستوى الفكر والتشريع ولكنها ظلت مكانها دون تطوير أو تنفيذ على مستوى الممارسة ، وقد آن الأوان بأن تدرك الدول العربية بأن التقارب نحو التكتل هو السبيل الوحيد نحو الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول في ظل الترتيبات الدولية الجديدة والاندماج في الاقتصاد العالمي , إذ لا يمكن للدول العربية أن تفرض نفسها على انفراد أمام تكتلات تتنامى قدراتها السياسية والاقتصادية بخاصة في ظل قيام منظمة التجارة العالمية (WTO) ، التي أصبحت بموجبها الاتفاقيات الثنائية التي تشكل أساس التجارة العربية غير ذات جدوى ، فالتكتل لم يعد خياراً ذاتياً

إنما منهجاً موضوعياً مفروضاً في ظل الواقع الاقتصادي الجديد. وسوف نبين في هذا البحث الانعكاسات المتوقعة للمتغيرات الاقتصادية المعاصرة على القطاعات الاقتصادية العربية.

اهمية البحث

في ظل الاوضاع والصراعات التي يعيشها الوطن العربي , فضلاًعن الاوضاع الدولية واحتمالاتها المستقبلية , وفي ضوء الاحداث المتلاحقة والمشاكل المتفجرة هنا وهناك , وما ينجم عنها من تيارات ومتغيرات أقليمية ودولية باتت تؤثر بشكل فاعل في مواقف الدول على اختلاف مصالحها واتجاهاتها وسياساتها من المنطقة العربية وقضاياها المحلية والقومية , تجدد الحاجه الملحة لأعادة بحث وتقييم استراتيجيات الاقتصاديات العربية , هذه الاستتراتيجيات التي يجب ان تقف مع حقائق الواقع العربي .

أهداف البحث

انطلاقاً من ان الماضي والحاضر يسهمان بدرجة كبيرة في رسم صورة المستقبل فأن البحث توخى الوصول الى هدفه المتمثل بتحليل الاثار الحالية والمستقبلية للمتغيرات الاقليمية والدولية على القطاعات الاقتصادية العربية .

فرضية البحث

يعالج البحث فرضية مفادها ان استمرار الوضع المتردي للقطاعات الاقتصادية العربية سيجعل من الصعب على الاقتصادات العربية التكيف مع اتجاهات التطور التي تفرضها المتغيرات السياسية والاقتصادية والاقليمية والدولية , مما يحتم على الدول العربية أعادة النظر في نظمها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ووضع خطط ووسائل تنمية حقيقية لأقتصاداتها بما يكفي لأزاله مظاهر التخلف الاقتصادي والاجتماعي وبما يتناسب مع طبيعة وحجم هذه التحديات .

منهجية البحث

من ضرورات البحث العلمي المعاصر ان لايعتمد على منهج واحد معين , وانما على عدة مناهج بغية الالمام والاغناء في البحث , وفي بحثنا هذا لانركن الى نهج معين بالذات وانما نستخدم عدة مناهج في أن واحد , بمعنى اننا سوف نتبع الاسلوب المركب الذي يعتمد على أكثر من منهج .

هيكلية البحث

لقد تم تقسيم البحث الى خمسة أقسام

تناول القسم الاول :- الانعكاسات المتوقعه على قطاع الزراعة العربية , **فيما يتناول القسم الثاني** :- الانعكاسات المتوقعة على القطاع الصناعي والمنتجات الغير زراعية , **في حين تناول القسم الثالث** :- الانعكاسات المتوقعة على قطاع التجارة في الخدمات والملكية الفكرية , **وتناول القسم الرابع** :- الانعكاسات المتوقعة على التجارة والاستثمار , واخيراً تناول القسم الخامس :- الانعكاسات المتوقعة لبرامج التصحيح والتكييف الهيكلي على الدول العربية .

أولاً- الانعكاسات المتوقعة على قطاع الزراعة العربية

يعد مدى عمق تحرير الأسواق عاملاً رئيسياً في تقييم أثر منظمة التجارة العالمية من خلال جولات المفاوضات المتلاحقة. غير أنه لا بد من التمييز هنا بين الصادرات الزراعية والصادرات المصنعة. فحتى جولة أوروجواي ، كانت تجارة المنتجات الزراعية بعيدة عن نطاق اتفاقية الجات ، ومنذ البدايات الأولى لجولات مفاوضات الجات ، لم تكن الدول الرئيسة في التجارة الدولية ، وتحديداً الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مهتمة ولأسباب متعددة بشمول تحرير الأسواق لقطاع الزراعة بالذات. وهكذا تم عمداً تغييب آثار عملية تحرير الأسواق من القطاع الزراعي رغم فعاليتها الكبيرة في مجال المنتجات المصنعة.

وكانت الزراعة هدفاً لسلسلة من التدخلات الحكومية التي شملت التعريفات الحمائية والقيود الأخرى غير التعريفية والكمية ، والدعم المحلي ، ومعونات الصادرات. ولم تتم آثار كل ذلك دون كلفة يدفعها كل من المستهلكين في الدول المستوردة والمنتجين في الدول المصدرة بما في ذلك الدول المتقدمة. وقد غطت مفاوضات جولة أوروجواي ، ولأول مرة في تاريخ القطاع الزراعي. وكان اتفاق الزراعة بمثابة اختراق أساسي في عملية إصلاح المكونات الثلاثة الرئيسة للقيود الخاصة بالقطاع الزراعي ، وهي الحماية ، والدعم المحلي ، ومعونات الصادرات.

وإن كلاً من الدعم المحلي ومعونات التصدير في الإنفاق الزراعي كانت عرضة لتخفيضات كبيرة ، ويتم تخفيض الدعم بنسبة 20 % على مدى ست سنوات بالنسبة على الدول المتقدمة و 13.3 % على مدى عشر سنوات بالنسبة إلى الدول النامية ، كما أن العديد من أشكال دعم الصادرات قد تعرض لتخفيضات مماثلة [1].

جدول رقم (1) النسب المئوية المحددة لخفض مستوى الدعم والحماية

	الدول المتقدمة : 6 سنوات تبدأ من 1995 إلى 2000	الدول العربية : 10 سنوات تبدأ من 1995 إلى 2004
التعريفات نسبة انخفاض المنتجات الزراعية جميعاً	% 26	% 24
الحد الأدنى لتخفيض كل منتج	% 15	% 10
الدعم المحلي إجمالي تخفيض الدعم الكلي للدولة لكل قطاع (سنة الأساس 1986 – 1988)	% 20	% 13
دعم التصدير قيمة الدعم	% 36	% 24
حجم الدعم	% 21	% 14

المصدر : الإسكوا ، مفاوضات حول قضايا الزراعة ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الزراعي الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، كانكون – المكسيك ، 2003 ، ص 3.

ولقد بدأت المفاوضات على قضايا الزراعة في عام 2000 ، وذلك طبقاً للمادة 20 من اتفاقية الزراعة ، إحدى اتفاقيات جولة أوروجواي. واستهدفت المفاوضات إنشاء نظام تجاري يعتمد على العدالة وقوى السوق من خلال برنامج إصلاح جوهري يشمل قواعد قوية والتزامات محددة على الدعم والحماية وذلك من أجل منع التشوهات في الأسواق العالمية للمنتجات الزراعية. وقد أعطى مؤتمر الدوحة دفعة جديدة وقوية لمفاوضات الزراعة ، حيث تضمن إعلان الدوحة أربعة موضوعات لتكون موضوع تفاوض وهي [2] :

1-تخفيض جوهري في الدعم المحلي الذي يشوه التجارة.

2-تخفيض تدريجي في دعم الصادرات الزراعية بهدف إزالته في النهاية.

3-تخفيض جوهري في التعريفة لتفعيل النفاذ إلى الأسواق.

4-تفعيل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية ، حتى تتمكن من تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية. وقد تم تحديد الأول من كانون الثاني 2005 كنهاية للمفاوضات حول قضايا الزراعة ضمن إطار الحزمة الواحدة.

أما الآثار السلبية لتحرير التجارة الزراعية على الدول العربية فسوف تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات الزراعية من المواد الغذائية ، وهذا يعني امتصاص جزء كبير من موارد الدول العربية خاصة وأنها تستورد ما قيمته (22) مليار دولار من المواد الغذائية , وأن الدول العربية تعتمد على الواردات لتوفير جانب هام من احتياجاتها الغذائية , وكذلك سوف تتأثر صادرات الدول العربية من السلع الزراعية، حيث سيؤدي إلى تراجع إنتاج القمح ومنتجات الألبان والسكر والزيوت وبالتالي سترتفع أسعارها عالمياً مما يرفع من فاتورة استيراد السلع الغذائية في أغلب الدول العربية. كما ستواجه الدول العربية القواعد التي تنص عليها اتفاقية الجات بخصوص نفاذ السلع الزراعية إلى الأسواق العالمية ، لهذا يتوجب على الدول العربية المنتجة والمصدرة للسلع الزراعية إجراء عملية تكيف واسعة باهظة التكاليف من اجل نوعية الإنتاج ونوعية خدمات التسويق. هذا بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في سياسات الإنتاج الزراعي التي تقوم على تقديم إعانات رسمية أو الإنتاج على حساب الموارد المائية النادرة بالرغم من أن ذلك يزيد من تكاليف الإنتاج على المدى القصير والمتوسط مما يضعف قدرة الدول العربية المصدرة على المنافسة أمام السلع الزراعية من دول أوروبا الشرقية وغيرها. ويتوقف ذلك إلى حد كبير على قدرة الدول العربية على إتباع التقنيات الجديدة في الزراعة والتسويق وعلى قدرتها في استيعاب وتطبيق نتائج البحوث العلمية في المجالات الزراعية والتسويقية التي من شأنها زيادة الإنتاج كماً ونوعاً وتخفيض التكاليف بقدر الإمكان.

وفيما يختص بالتدهور المحتمل في معدلات التبادل التجاري للبلدان العربية بسبب ارتفاع أسعار الأغذية ، يلاحظ أن فترة التخفيضات في الدعم الزراعي امتدت إلى نهاية العقد الأخير من الألفية الثانية ، وهذا من شأنه أن يعطي مهلة أكبر للبلدان التي تعتبر مستورداً صافياً للأغذية في المنطقة وسوف تحتاج هذه الدول إلى تحسين استجابات العرض في شكل زيادة الاستثمارات الزراعية واستخدام التقنيات الجديدة. والأهم من ذلك الإزالة الكاملة للاختلالات المتبقية التي تؤثر على الإنتاج في القطاع الزراعي [3].

أما الآثار الإيجابية لتحرير تجارة السلع الزراعية على اقتصادات الدول العربية بالرغم من تزايد أسعار السلع الغذائية في الأسواق الدولية وذلك بسبب الإلغاء التدريجي للدعم على المحاصيل والمنتجات الزراعية وخصوصاً في أوروبا. وقد قدر ارتفاع الأسعار في تلك المحاصيل بنسبة 10 % ، إلا أن إلغاء الدعم في الدول الصناعية سوف

يؤدي على تحسين الإنتاجية في القطاع الزراعي العربي ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن إلغاء الدعم على المنتجات الزراعية سوف يقلل من حجم المعروض منها من الدول الصناعية ، وهذا سوف يؤدي على ارتفاع أسعار تلك المنتجات في الدول العربية مما يشكل عبئاً جديداً على الاقتصادات العربية ،وعند ارتفاع أسعار تلك الواردات ، فإن الدول العربية ستزيد من إنتاجها الزراعي ليحل محل المحاصيل والمنتجات الزراعية المستوردة (بعد أن يرتفع ثمنها) ، خصوصاً إن الموارد الطبيعية والبشرية في مجال الزراعة تعد متاحة بدرجة كبيرة في أغلب الدول العربية. وفي هذه الحالة ، فإن الدول العربية سوف تعمل على تطوير القطاع الزراعي باستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة والتي تعمل على رفع الكفاءة الإنتاجية في هذا القطاع.

أما فيما يتعلق بنمط توزيع تلك المنافع بين الدول العربية ، ففي واقع الأمر سوف تتحقق مقادير متفاوتة من المنافع والفرص الإيجابية أمام بعض الدول من جراء تحرير التجارة في جانب ، بينما تتحمل بعض الدول قدراً من الأعباء في جانب آخر.

ويلاحظ أن الفرص، ومن ثم المنافع مرتهنة بإمكانيات تنمية وزيادة الصادرات وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق ، وخاصة في الدول ذات الموازين التجارية الزراعية الموجبة ، وأن المخاطر ومن ثم الأعباء والتكاليف تتحملها الدول ذات العجز التجاري والأكثر اعتماداً على الواردات الزراعية والغذائية على وجه الخصوص.

وقد كان قرار مراكش الخاص بالدول النامية الصافية للغذاء ومن بينها الدول العربية ، حيث حاولت هذه الدول الإشارة إليه ، إلا أن بعض الدول النامية استفادت حقاً من استيراد المواد الغذائية التي تحتاجها بأسعار منخفضة نتيجة الدعم الذي قدمته الدول المتقدمة. إلا أن هذه الواردات وأسعارها كانت السبب المباشر في تدهور الإنتاج في الدول المستوردة ، لذلك فقد طالبت خلال فترة الإصلاح التي سوف تجريها هذه الدول على سياساتها الزراعية للحصول على إجراءات تساعدها على مواجهة الواقع الجديد الذي يحتمل معه زيادة أسعار المواد الغذائية. وبالرغم من عدم تنفيذ هذا القرار فإن استفادة بعض الدول العربية منه يتوقف على [4] :

1-أن صندوق النقد الدولي رغم كل المساعي التي بذلت منها لم يقرروا بعد الدخول في هذه المساهمة.

2-كما أن الدول المتقدمة لم تجد ضغوطاً كافية لكي تساهم في هذا التمويل على الرغم من الوعد التي قطعتها في هذا الجانب.

أما بخصوص التطور التكنولوجي وآثاره على السياسة الزراعية للدول العربية فإن هناك نوعاً من العلاقة بين ارتفاع الأسعار للمنتجات الزراعية وبين الاتجاه نحو تحسين الأساليب التكنولوجية ، وذلك إلى الحد الذي يحقق زيادة في الإنتاج أو تقلل من الأسعار الحقيقية لتلك المنتجات. وإذا ما كان ذلك أمراً محتملاً فإنه يظل مرتهناً ببعض العوامل الهامة والتي تأتي في مقدمتها كل من التكلفة أو ثمن التكنولوجيا ، وإمكانية بلوغ الحديث والمناسب منها. وكما ذكرنا أن إنتاج الغذاء في الوطن العربي وعدم زيادته بالدرجة التي يتزايد معها معدلات النمو السكاني ، يؤدي إلى عدم كفايته واستمرار ذلك في أغلب الدول العربية ، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات من هذه السلع وارتفاع العجز في الميزان التجاري الزراعي للدول العربية ، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعاون والتكامل التام بين الدول العربية لمواجهة المتغيرات الدولية الجديدة والتكتلات الاقتصادية في الأسواق العالمية لتجارة السلع الزراعية.

ثانياً – الانعكاسات المتوقعة على القطاع الصناعي والمنتجات غير الزراعية

تواجه الاقتصادات العربية منافسة شديدة في المنتجات الصناعية في المستقبل في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، خاصة وأن الدول الصناعية تسعى لابتكار بدائل جديدة للمواد الخام التي تحصل عليه من الدول النامية ومنها العربية. إن مواد الخام تشكل نسبة كبيرة من الصادرات العربية ، وبالتالي فإن تعرض هذه المواد للمنافسة الدولية سيعني إضعاف المركز التنافسي للدول العربية ، وسوف تعاني الاقتصادات العربية من منافسة دولية من قبل البلدان النامية جراء فتح الأسواق أمام منتجات المنسوجات والملابس الجاهزة ، حيث سيتم رفع نظام الحصص الذي كان معمولاً به في اتفاقية الألياف المتعددة [5].

ويعد النفاذ إلى الأسواق المحور الأساسي لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية وأن نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى أسواق الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تجري وفق إجراءات التعرفة الجمركية ثم الإجراءات غير التعريفية ولم تقرر اتفاقية الجات 1994 الحق للدول في استخدام التعرفة الجمركية في حماية الإنتاج الوطني من المنافسة الأجنبية بشكل مطلق بل وضعت قواعد لذلك من بينها [6]:

1-العمل على خفض التعرفة الجمركية إلى أقل نسبة ممكنة عن طريق التفاوض ، مع السماح للدول النامية بالتخفيض بنسب مئوية أقل من تلك التي تطبقها الدول المتقدمة ، تتفاوت وفقاً لدرجة النمو.

2-تثبيت التعرفة الجمركية المنخفضة التي يتم التوصل إليها عن طريق التفاوض وإدراجها في جداول التنازلات الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وعدم زيادتها مستقبلاً. كما مبين في الجدول رقم (2)

3- الالتزام بتطبيق عدم التمييز وشرط الدولة الأولى بالرعاية ، ما يعني أن أي خفض في التعرفة أو أية ميزة تقدمها الدول لمنتجات أي دولة أخرى عضو في منظمة التجارة العالمية ينبغي أن تسري بالمثل على منتجات بقية الدول الأعضاء في المنظمة.

جدول رقم (2) التغيرات في التعريفات المتدرجة المفروضة على المنتجات غير الزراعية التي تستوردها الدول المتقدمة من الدول العربية مبينة معدلات التعريفة الملزمة (نسبة مئوية)

	قبل الأوروجواي	بعد الأوروجواي	مقدار الانخفاض بالنقطة
كل المنتجات الصناعية			
المواد الخام	2.1	0.8	1.3
منتجات نصف مصنعة	5.4	2.8	2.6
منتجات نهائية	9.1	6.2	2.9
كل المنتجات الصناعية الاستوائية			
المواد الخام	0.1		0.1
منتجات نصف مصنعة	6.3	3.4	2.9
منتجات نهائية	6.6	2.4	4.2
منتجات من مصادر طبيعية			
المواد الخام	3.1	2	1.1
منتجات نصف مصنعة	3.5	2	1.5
منتجات نهائية	7.9	5.9	2

المصدر : أمل نجاح البشبيشي ، نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ، أوراق موجزة الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية WTO ، الإسكوا ، كانكون المكسيك ، 2003 ، ص 6.

أما الإجراءات غير التعريفية تعد هذه الإجراءات حاجزاً مهماً أمام تدفق الصادرات. وتتمثل أهم الحواجز غير التعريفية في نظام الحصص ، وقواعد المنشأ ، والإجراءات المتعلقة بتراخيص الاستيراد وقيود التصدير الاختيارية.
إن تخفيض التعرفة الجمركية في ظل تحرير التجارة يهدد إنتاج السلع الصناعية في غالبية الدول النامية بما فيها الدول العربية. فعدم قدرة الصناعات المحلية على المنافسة للمنتجات الأجنبية ، سواء في السوق الداخلي أو الأسواق الخارجية ، يتوقع أن يؤدي إلى إغلاق واندثار كثير من هذه الصناعات التحويلية.
والنتيجة هي خفض الإنتاج المحلي من هذه السلع ، وما يترتب على ذلك من خفض للصادرات وزيادة الواردات منها.

أما صناعة الأدوية والمبيدات وما شابهها فإنها ستواجه ضغوطاً عالية من إحكام اتفاقية حماية الملكية الفكرية التي تنص على عدم ممارسة التقليد التقني إلا عن طريق شراء رخص براءة الاختراع ويترتب على دفع تكاليف إضافية عالية لمن يرغب في اقتناء حقوق براءة الاختراع الجديدة تدفع للشركات المنتجة التي تملك مثل هذه البراءات ، وينطبق ذلك على صناعة الأدوية الطبية والأدوية الزراعية والمبيدات الحشرية وأية صناعة أخرى لا تمتلك الدول العربية تقنياتها الحديثة. ويترتب على ذلك ارتفاع تكاليف الإنتاج بصورة تجعل تلك الصناعات عديمة القدرة على المنافسة في السوق الخارجية.

أما في صناعة النفط ومشتقاته التي لا تشملها قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية غير أنه ينطبق عليها قواعد عدم جواز التسعير المزدوج للموارد الطبيعية العالمية لكونه يشكل قيوداً كمية على التجارة. ونظراً لأن دول الخليج العربية المنتجة للنفط ومشتقاته تمارس سياسة التسعير المزدوج (سعر محلي وسعر التصدير) ستتعرض إلى المطالبة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية من أجل هذه الإجراءات نظراً لكونها تشكل إعانة رسمية للصناعات المحلية وهي محظورة وفقاً لقواعد المنظمة وسينعكس ذلك سلباً على الصناعات [7].

فضلاً عن تحرير التجارة في ظل العولمة ، سيتأثر قطاع الصناعات التحويلية بالمنطقة العربية باتفاقيات التجارة الحرة التي عقدت بين عدد من الدول العربية (تونس ، المغرب ، الأردن ، فلسطين) وبين الاتحاد الأوروبي ، واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى التي عقدت فيما بين الدول العربية عام 1997. وبناءً عليه ، فإن التوسع في قطاع الصناعات التحويلية في الدول العربية في ظل العولمة يتوقف إلى حد كبير على التعاون على المستوى الإقليمي لتنمية هذا القطاع والارتفاع بكفاءته حتى يمكن أن يقابل المنافسة الخارجية المتوقعة نتيجة لتخفيض الرسوم الجمركية وفتح الحدود فما بين الدول في ظل العولمة [8].

أن من أبرز الصناعات العربية التي يمكن أن تستفيد نتيجة إزالة الحصص المفروضة في إطار اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف التي من المفروض زالت بالتدريج وفق برنامج زمني بحيث ينتهي مفعول هذه الاتفاقية بحلول عام 2005 وتصبح عندها المنسوجات والملابس سلعاً محررة تماماً وأن المشكلة الرئيسية التي سوف تواجهها الدول العربية ذلك ليس النفاذ إل الأسواق بل الافتقار إلى الطاقة الإنتاجية التي تخلق فرصاً تجارية جديدة، حيث تبقى مشكلة درجة مرونة الجاهز الإنتاجي منخفضة ، وذلك لأن مرونة العرض المحلي للسلع التصديرية

تتسم بالضعف ، فليست الطاقات العاطلة في صناعات الدول النامية المنتجة للتصدير في حالة تمكن من استخدامها بشكل مباشر وسريع لزيادة الإنتاج ، بل تحتاج هذه الطاقات موارد حقيقية لتؤهلها للتشغيل.

ومن الآثار الإيجابية المتوقعة للعولمة فتتمثل في انخفاض أسعار السلع الصناعية بالنسبة للمستهلك في الدول العربية. وقد يذهب البعض إلى أنه إذا كانت الدول العربية مستورداً صافياً للسلع الصناعية ، فإن الأثر الإيجابي قد يعوض الأثر السلبي في هذا الصدد. ولكن المسألة ليست بهذه البساطة إذ يجب أن نأخذ في الاعتبار أثر المضاعف الناتج عن إغلاق المصانع والاستغناء عن العمال على الاقتصاد القومي ككل.

ثالثاً- الانعكاسات المتوقعة على قطاع التجارة في الخدمات والملكية الفكرية

كما هو الحال في الزراعة ، فقد بدأت المفاوضات على التجارة في الخدمات عام 2000 طبقاً للمادة 19 من الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات. وفيما يتعلق بالمفاوضات الخاصة بالالتزامات المحددة للتحرير والتي تعد المحور الأساسي في مفاوضات التجارة في الخدمات ، كما تم إعادة تثبيت الخطوات الإرشادية للمفاوضات والذي تبناه مجلس التجارة في الخدمات في آذار 2001 كأساس لاستمرارية المفاوضات. وتم تحديد جدول زمني للمفاوضات تضمن طلبات مبدئية لالتزامات محددة منذ عام 2002 (كموعد استرشادي) ، وعروض مبدئية بنهاية آذار 2003. أما نهاية المفاوضات فقد كان الأول من كانون الثاني 2005 وذلك في إطار الحزمة الواحدة.

ومن أهم التوجهات والإجراءات التي نتجت عن مفاوضات التجارة في الخدمات هي [9] :

1. اتفاقية التجارة في الخدمات من الاتفاقيات المرنة التي تستطيع الدول على اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فيها أن تتعامل معها فالالتزامات تنقسم فيها إلى التزامات عامة والتزامات محددة. فبالإضافة إلى المرونة في الالتزامات العامة ، توفر الالتزامات المحددة قدراً كبيراً من المرونة يسمح بفتح قطاعات الخدمات المرغوب فيها مع وضع الشروط للنفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية.
2. توصل مجلس التجارة في الخدمات إلى الاتفاق على إدخال إجراءات للتحرير الذاتي لبعض قطاعات الخدمات في المفاوضات. وهنا من الأهمية بمكان التأكيد على ضرورة الحصول في المفاوضات الثنائية على مقابل من الأطراف الأخرى ذات المصلحة في إجراءات تحرير قطاعات خدمية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي في بعض البلدان العربية.
3. تمثل الاتفاقية فرصاً وتحديات في الوقت نفسه ، وهذه الجولة الأولى للاتفاقية فقد تلقت الدول العربية الكثير من الطلبات لفتح قطاعات وتحسين شروط النفاذ إلى الأسواق. ومن الضروري تقييم هذه الطلبات في ضوء الظروف الخاصة بالدول العربية مع أهمية تحقيق توازن بين ما تقدمه من التزامات وما تحصل عليه من حقوق ، أي بمعنى آخر مع ضرورة الحصول على مقابل للالتزامات التي تقدم علماً بأن المفاوضات الثنائية مستمرة وفقاً لإعلان الدوحة حتى 1 كانون الثاني 2005.
4. خطت الدول العربية خطوة هامة عام 2003 بوضع إطار لأول اتفاقية لتحرير تجارة الخدمات بين الدول العربية في إطار جامعة الدول العربية بما يتماشى مع اتفاقية الجات بشأن التجمعات الإقليمية. ويجري الآن

إقرار الاتفاقية كي تبدأ الخطوة التالية وهي تبادل الالتزامات المحددة التي ينبغي أن تكون أوسع وأكثر شمولاً مما تم تقديمه في اتفاقية منظمة التجارة العالمية.

5. من المتوقع أن تستمر المناقشات والمفاوضات حول كافة موضوعات استكمال قواعد الاتفاقية ويحتاج الأمر إلى مزيد من الدراسة والتنسيق بين مواقف الدول العربية والنامية في الموضوعات التي تهم الكثير من هذه الدول.

وتبدو الآثار السلبية لاتفاقية الخدمات مع الدول العربية واضحة لأن الدول العربية تعد من الدول المستوردة الصافية للخدمات إذ يشكل ميزان تجارة الخدمات عجزاً كبيراً ولا تزال الدول النامية والدول العربية تعاني من ضعف مؤسساتها العاملة في قطاع الخدمات نظراً لعدم تمتعها بالمزايا التكنولوجية للشركات متعددة الجنسية.

إن تجارة الخدمات تتطلب وجود أراضي دول أخرى ولهذا طالبت الدول الصناعية والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن تعمل الدول النامية على تعديل إجراءات وتسهيلات وإعفاءات وميزات خاصة. ويعني هذا مطالبة الدول النامية بالتنازل الجزئي عن السيادة الوطنية لمنح رؤوس الأموال والشركات الأجنبية تسهيلات وميزات تفوق أحياناً ما يقدم إلى الشركات الوطنية.

إن شمول اتفاقية الخدمات للشؤون المالية بجميع فروعها من قروض وضمانات وتقديم استشارات وغيرها يشكل في حد ذاته ضغوط كبيرة على الأوضاع المالية الهشة للدول النامية والدول العربية ، التي يعاني فيها سوق المال من صعوبات واختلالات في الموازين الداخلية والخارجية وما تجابهه الخدمات المصرفية من تحديات.

أما الآثار الإيجابية لتجارة الخدمات التي أصبحت تحتل مركز الصدارة في التجارة الدولية. إن فتح أسواق البلدان العربية أمام موردي الخدمات الأجنبية سيؤدي خاصة في تجارة التوزيع والخدمات المصرفية والمالية والتأمين وخدمات السفر والسياحة والاتصالات إلى إجبار المنتجين المحليين لهذه الخدمات على إجراء تحسينات على أدائهم من أجل منافسة الموردين الأجانب. وبموجب الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات منحت الدول العربية الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حق التواجد التجاري لشركات الخدمات والبنوك التجارية الأجنبية والتي هي في أغلب الأحوال شركات عملاقة متعددة الجنسيات. وبالتالي أصبحت المنافسة شديدة وتطلب الأمر إجراء تعديلات أساسية محلية في هذا القطاع. وعلى العموم ، ستكون تجارة الخدمات إحدى موضوعات المفاوضات التي تنظمها منظمة التجارة العالمية بدءاً من عام 2000. ويتوقف تأثير قطاع الخدمات في الدول العربية وخاصة قطاع السياحة والخدمات والمالية على مدى قدرة الدول العربية الأعضاء في المنظمة من بلورة موقف عربي موحد يحمي المصالح العربية في المستقبل [(10)].

أما فيما يخص قضايا حقوق الملكية الفكرية فيلاحظ أن اتفاقية جوانب الملكية الفكرية ذات العلاقة بالتجارة من الاتفاقيات الجديدة التي انبثقت عن جولة مفاوضات أوروجواي ، فهي لم تكن ضمن الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة الجات. وتضم هذه الاتفاقية سبعة أجزاء رئيسة تتناول الأحكام العامة والمبادئ الأساسية ، والمعايير المتعلقة بتوفير ونطاق استخدام حقوق الملكية الفكرية ، والتي توضح مجالات الملكية الفكرية التي تغطيها أحكام الاتفاقية وتنظم طرق حمايتها ، بالإضافة إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية سواء عن طريق التزامات عامة أو عن طريق إجراءات وجزاءات مدنية وإدارية وجنائية ، أو تدابير مؤقتة وتدابير حدودية. وهناك إجراءات أخرى تتناول

طرق اكتساب الحقوق استمرارها والإجراءات المتصلة بها ، ومنع المنازعات وتسويتها ، فضلاً عن الترتيبات الانتقالية ، والترتيبات المؤسسية والأحكام النهائية [11].

وقد نصت الاتفاقية على مبدأين أساسيين هما : المعاملة الوطنية ، والدولة الأولى بالرعاية. ففيما يتعلق بمبدأ المعاملة الوطنية ، تنص المادة (3) من الاتفاقية على أن تمنح كل دولة عضو لأفراد كل دولة عضو أخرى معاملة لا تقل عن تلك التي تمنحها لمواطنيها في شأن حماية الملكية الفكرية. وتنطبق هذه المساواة على مختلف جوانب الملكية الفكرية ، سواء من حيث تحديد المستفيدين من هذه الحماية ، أو كيفية الحصول عليها، أو نطاقها ، أو مدتها ، أو نفاذها. أما بصدد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية فتنص المادة (4) من الاتفاقية على أن أي صلاحية أو ميزة أو امتياز أو حصانة يمنحها عضو لمواطني أي بلد يجب منحها فوراً ودون شرط لمواطني سائر الأعضاء. إن من بين أهم الأعباء التي سوف تترتب على الدول الأعضاء في هذه الاتفاقية وخاصة الدول النامية ومن بينها الدول العربية هي أن تطبيق هذه الاتفاقية سوف يؤدي إلى ارتفاع التكلفة الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك بسبب رفع مستويات ومعايير حقوق الملكية الفكرية كما تفرض هذه الاتفاقية أعباء تشريعية على الدول التي لا تتوفر لديها تشريعات في مجال حماية الحقوق الملكية ، أو لا تتماشى تشريعاتها مع كامل الاتفاقية مم يتوجب عليها وضع تشريعات جديدة بما يلتزم مع أحكام والتزامات الاتفاقية. كما أن لهذه الاتفاقية آثاراً سلبية على المقومات الثقافية لتلك البلدان إذا بقينا فقط مستهلكين للتكنولوجيا دون الأخذ بنظر الاعتبار ذلك من الناحية الإستراتيجية على الأمد الطويل لدولنا.

ويترتب على الدول الأعضاء مواجهة التزامات جديدة إدارية ومالية من خلال قيامها بتأهيل الأجهزة المعنية بحماية حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك جهات القضاء والجمارك والشرطة ...إلخ. ويترتب على ذلك المزيد من الأعباء المالية والإدارية والمؤسسية وكل ذلك يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع كلفة التكنولوجيا الوافدة من الدول المتطورة مما سوف ينعكس سلباً على تطور تلك الدول.

أما عن الآثار والمزايا الإيجابية التي يمكن أن تعود على الدول العربية نتيجة لتطبيقها لهذه الاتفاقية ، فإن ضمان حقوق الملكية الفكرية وفقاً لأسس ثابتة سوف يؤدي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا المتطورة مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة وتطوير المنتجات مما يؤهلها إلى التنافس مع المنتجات الأجنبية ، وأيضاً إن اتفاقية حقوق الملكية الفكرية سوف يوفر التزامات على الدول النامية الأخرى من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية الوطنية لتلك الدول ، وبالنتيجة سوف يوفر الحماية اللازمة لكافة الصناعات من أجل تعزيز نموها وزيادة قدرتها على المنافسة الخارجية. وكذلك سوف توفر حماية المستهلك المحلي من عمليات الغش التجاري التي تحدث في الأسواق الناشئة وما لها من مردود سلبي على الصناعات في تلك الدول العربية وما يوفر لها من سلامة لمنتجاتها [12].

رابعاً– الانعكاسات المتوقعة على التجارة والاستثمار

تمت إثارة العديد من الموضوعات حول التجارة في المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سنغافورة عام 1996 ، وهي التفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة ، والشفافية في المشتريات الحكومية ، وتسهيل التجارة ، والعلاقة بين التجارة والاستثمار ، أما قضية التفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة فقد تم تأجيل المناقشة

فيها في مؤتمر الدوحة إلى المؤتمر الوزاري الخامس ومن ثم مناقشة عدة موضوعات مثل الشفافية وعدم التمييز والمؤسسات الاحتكارية وتأثيراتها والممارسات التي تعارض المنافسة والتعامل الدولي ، حيث ترى الدول النامية ومنها العربية ، أن موضوع الشفافية وعدم التمييز المعمول به في إطار منظمة التجارة العالمية لا يجب إعطاؤه أفضلية خاصة كما تطلب الدول المتقدمة بوجود إطار دولي متعدد الأطراف لهذا الموضوع ، حيث أن الدول النامية تبدي تخوفاً من مجرد إثارة موضوع الاحتكار والمنافسة وذلك بسبب الإمكانات الضئيلة المتاحة إليها مقارنة بالإمكانات المتاحة للدول المتقدمة لذلك يتوجب عليها تهيئة بنيان اقتصادي ليكون بيئة ملائمة للمنافسة التي ستكون بلا شك عامل أساسي لزيادة القدرة التنافسية من خلال التشريعات والسياسات الخاصة بالمنافسة. وهناك العديد من الدول العربية قد بدأت بالفعل في هذا الاتجاه [13].

أما بخصوص الشفافية في المشتريات الحكومية ، حيث أشار إعلان الدوحة إلى أهمية وجود اتفاق متعدد الأطراف بشأن الشفافية للمشتريات الحكومية. وتم تحديد موضوعات الشفافية ، بعدم تضييق المجال أمام المعاملة التفضيلية التي يحظى بها التوريد المحلي والموردين المحليين من الدول ، وتأمين المساعدة والدعم الفنيين اللازمين في مجال بناء القدرات. وجاء موضوع المشتريات الحكومية كاتفاقية جماعية ضمن جولة أوروجواي وعدد أعضائها كان 25 عضواً فقط وهي اتفاقية اختيارية في الانضمام إليها [14].

وفيما يخص موضوع تسهيل التجارة والذي أصبح من الموضوعات المهمة بالنسبة للدول النامية بشكل خاص وذلك لتحقيق هدف رئيسي يتمثل بانسياب التجارة السلعية فيما بين تلك الدول والدول المتقدمة دون معوقات إدارية أو فنية ودون عوائق جمركية وغير جمركية. ويرتبط تسهيل التجارة بعدد من اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، مثل اتفاقية التقويم الجمركي وهو ما يعني تقدير قمة الجمارك المطلوبة على السلع المستوردة واتفاقية قواعد المنشأ والمتعلقة بمنشأ السلعة المستوردة ، واتفاقية إجراءات ترخيص الاستيراد ، واتفاقية العوائق الفنية للتجارة والمتعلقة بالتعبئة والتغليف وغيرها ، واتفاقية الشحن للسلع المستوردة. كما يرتبط تسهيل التجارة بأنشطة منظمة الجمارك العالمية. وتعني المعاهدة الدولية بتبسيط وتناسق إجراءات الجمارك ، وأُنشأت عام 1973 وتتناول في مواردها وملاحقها الكثير حول تسهيل التجارة [15].

أما الانتقادات الموجهة إلى تحرير التجارة والنزعة التحريرية في الاقتصاد هي :

1- إن تحرير التجارة يفترض سهولة انتقال وسائل الإنتاج ومنها القوى البشرية من فرع إنتاج إلى آخر ، وإن هذا الافتراض غير سليم لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار اختلاف المهارات والكفاءات وصعوبة التكيف مع بيئة عمل جديدة مما يؤدي إلى حدوث خلل هيكلي في وسائل الإنتاج وفي هذا خسارة للاقتصاد الوطني ومعرقل لعمليات التنمية.

2- إن تحرير التجارة وما تتضمنه من تخفيض للتعرفة الجمركية وإلغاء القيود التجارية ، تساعد على اتساع الأسواق. وهذا يزيد من الإنتاج ، ويزيد بالتالي من فرص العمالة في الدول المنتجة. ولكن هذه المزايا المفترضة من تحرير التجارة بالنسبة للإنتاج والعمالة لن يتحقق بنفس النسب في كل الدول المنتجة. فالنصيب الأكبر من

هذه المنافع ستحصل عليه الدول المنتجة للسلع الصناعية ، بينما يذهب الجزء الأصغر للدول النامية ومنها الدول العربية.

3-تتعارض الدعوة إلى تحرير التجارة وفتح الأبواب على مصراعيها مع الاعتبارات الأمنية والإستراتيجية للدول التي تتفاوت في قوتها وتأثيرها العالمي والتي تتنافس لتعظيم مصلحتها.

4-إن تبني الدول العربية للنزعة التحررية التجارية يعني خضوعها إلى تقسيم العمل الدولي الجديد بحيث يبقيها بصورة أساسية كدول منتجة ومصدرة للسلع الزراعية والمواد الأولية ومستوردة للسلع المصنعة والآلات ووسائل الإنتاج مما يؤدي على تبادل غير متكافئ لصالح الدول المتقدمة صناعياً على الدول النامية ومنا العربية وإن حرية التجارة وفرضها على العالم من قبل الدول الصناعية المتقدمة من أجل إزالة العوائق أمام سلعها المصنعة وخدماتها الاستثمارية وشركاتها متعددة الجنسيات.

أما المزايا التي يمكن أن تحققها السياسة التحررية في الاقتصاد وبرامج الإصلاحات الهيكلية وسياسة التوجه إلى الخارج في التجارة الدولية. من هذه المزايا :

1-تعطي أعلى مردود ممكن بالإضافة إلى أن إزالة الحواجز والقيود أمام الواردات يؤدي إلى خفض الأسعار الاستهلاكية وأسعار مدخلات الإنتاج. وهذا بدوره يزيد من القدرات التنافسية في الأسواق العالمية.

2-إن أنظمة تحرير التجارة وفق منظمة التجارة العالمية تسمح بتحرير التجارة الإقليمية بين محدود من الدول وتشجيع على قيام التكتلات مثل الاتحاد الأوروبي والنافتا والأسيان وغيرها من التجمعات الاقتصادية الفعالة في الساحة الدولية. وممكن هذا الطريق للدول النامية ومنها العربية أن تتجمع اقتصادياً وتقيم فيما بينها مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة وتتمتع بالمزايا المنصوص عليها في أنظمة وقواعد منظمة التجارة العالمية.

3-إنها تساهم بشكل جدي في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الإنتاجية لأن تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء القيود والحواجز الإدارية عل الاستيراد والتصدير تحفز المنافسة بين المنتجين وتتيح الفرصة لتطبيق المزايا النسبية في الإنتاج الذي يؤدي إلى التخصص من خلال تقسيم جديد للعمل الدولي وإن تحقيق النمو في الصادرات يعد إحدى العوامل المهمة لتحقيق نسب نمو اقتصادية أعلى خاصة في الدول النامية.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين التجارة والاستثمار ، حيث كانت اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار أول اتفاقية تهدف إلى حظر استخدام الإجراءات التي لها آثار تقييدية وتشويهية على الاستثمار الأجنبي في مجال تجارة السع. أما اتفاقية الجات ، فبالرغم من أنها لا تتضمن نصوصاً صريحة تتعلق بالاستثمار الأجنبي إلا أنها تتطرق كأحد أشكال استيراد الخدمات ، من خلال منح حق ((التأسيس)) أو التواجد التجاري، مثل فتح فرع أو مكاتب تمثيل في الخارج ، وذلك لغرض توريد خدمة معينة. وبما أن اتفاقية الجات تنص على أسلوب تمرير تجارة الخدمات على أساس ((القوائم الإيجابية)) ، أي أن الدول الأعضاء تتعهد يتمرير قطاعات الخدمات التي تختارها ، فإن منح ((التواجد التجاري)) لموردي الخدمات الأجانب يخضع أيضاً إلى حق الدولة العضو في تحديد أشكال توريد الخدمات التي تتعهد بفتحها على المنافسة الأجنبية. وبوجه عام ، يمكن القول بأن أياً من اتفاقية الجوانب التجارية للاستثمار واتفاقية الجات لا تتسم بالشمولية اللازمة لكي تكون اتفاقية متعددة الأطراف خاصة بالاستثمار[16] .

وقد نص ((إعلان سنغافورة)) الذي صدر في ختام اجتماع المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية في كانون الأول 1996 على قيام مجموعة عمل في منظمة التجارة العالمية بدراسة موضوع العلاقة بين التجارة والاستثمار على أساس إدراك أن هذا العمل لا يعتبر بداية مفاوضات متعددة الأطراف لوضع اتفاقية حول الاستثمار. وقد قامت مجموعة العمل الخاصة بالتجارة والاستثمار خلال أول اجتماع لها في منتصف عام 1997 ، وبناءً على مقترحات الدول الأعضاء في المنظمة ، بتصنيف المسائل الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع في أربعة أصناف رئيسية هي :

1. تداعيات العلاقة بين التجارة والاستثمار على التنمية والنمو الاقتصادي .

2. العلاقة الاقتصادية بين التجارة والاستثمار .

3. إعداد المسح والتحليل للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتجارة والاستثمار.

4. المبررات لوضع إطار متعدد الأطراف لتقنين العلاقة بين التجارة والاستثمار.

أما أثر التحرير المالي على الاقتصادات العربية ، فلا بد أن نميز بين التدفقات التي تأتي في شكل استثمارات مباشرة وتلك التي تأتي في شكل استثمارات في المحافل المالية. فبينما يؤدي النوع الأول من التدفقات إلى زيادة الإنتاج وفرص العمل ، وأيضاً زيادة الصادرات في حالات عديدة ، يحمل النوع الثاني من التدفقات الكثير من المخاطر على اقتصادات الدول العربية. فهذا النوع الأخير يتميز بسرعة دخوله إلى البلاد وخروجه منها بحثاً وراء الربح السريع ، وهو بالتالي يعرض الدول المعنية إلى أزمات اقتصادية نتيجة لما يحدثه من اضطرابات في الأسواق المالية.

وهناك إمكانات للدول العربية لجذب رأس المال الأجنبي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة أكبر في المستقبل عندما يحدث تحرير اقتصادي ومالي أكبر في الاقتصاد الدولي ، وتنضم كل الدول العربية إلى اتفاقية الجات. ولكن حتى إذا حققت الدول العربية معدلات اقتصادية مرتفعة ، ليس من المتوقع أن يتغير نمط توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة لصالحها في الأجلين القصير والمتوسط.

أما الآثار الإيجابية لتحرير التدفقات المالية على الاقتصادات العربية فتتمثل من خلال ما تؤدي إليه وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات والحصول على المزيد من النقد الأجنبي. أما أثر تحرير رأس المال قصير الأجل على اقتصاديات الدول العربية والدول النامية بصفة عامة ، فهو ليس بالضرورة أثراً إيجابياً لأن الأسواق المالية في هذه الدول أسواق ناشئة ، وبالتالي فإن الأثر السلبي لتدفق هذه الأموال على الأسعار في هذه الأسواق قد يفوق في أحيان كثيرة الآثار الإيجابية لها. فالجزء المهم من تحرير التدفقات المالية بالنسبة للدول النامية عموماً بما فيها الدول العربية ، هي الاستثمارات الأجنبية المباشرة. إذا نظرنا إلى تدفق هذه الاستثمارات إلى الدول العربية نتيجة للعولمة ، نجد أنها محدودة للغاية.

خامساً– الانعكاسات المتوقعة لبرامج التصحيح والتكييف الهيكلي على الدول العربية

إن لجؤ الدول النامية ومنها العربية إلى طلب مساعدة المنظمات المالية الدولية راجع أساساً للصعوبات التي لحقت بالاقتصاد العالمي في العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي وانعكاساتها السلبية على هذه الدول فقد حدث تدهوراً في النشاط الاقتصادي العالمي بسبب الركود في الإنتاج والارتفاع في أسعار الفائدة وأزمة المديونية وانخفاض التمويل الخارجي ، الأمر الذي دفع بهذه الدول إلى التوجه نحو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاقتراض منهما وفقاً لما يسمى ببرامج التصحيح. وقد حقق هذا التوجه نتائج مشجعة على صعيد رفع مستوى الأداء الاقتصادي. ويلاحظ تحقيق نتائج ملموسة في عدد من الدول العربية التي طبقت سياسات تصحيح اقتصادية واضحة مثل مصر ، المغرب ، الأردن ، تونس ، الجزائر. فقد بدأت مصر والمغرب تجنيان ثمار برامجها التصحيحية والتي كان من أبرزها تخفيض عجز الميزانية وتحقيق زيادة في معدل النمو. خاصة وأن رفع مستوى الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات بعد هدفاً مركزياً تسعى إليه معظم الدول العربية على اختلاف توجهاتها السياسية والاقتصادية [17].

إن أي تطور من هذا النوع ستكون انعكاساته على حركة التجارة العربية الخارجية والبينية وبخاصة عندما نتناول بعض الإصلاحات الهيكلية للنظام التجاري وذلك بإزالة القيود الكمية على الاستيراد وإصلاح سعر الصرف بإتباع سياسة واقعية لسعر الصرف وتخفيض وإزالة قيود الصرف على العلميات الجارية ، ولعل أبرز ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو التوجه الذي يتجسد من خلال برامج التصحيح الشامل التي تنفذها هذه الدول العربية متمثلاً في تشجيع القطاع الخاص لتولي الدور الرئيسي في الإنتاج والتصدير ، ثم الاستعاضة عن إستراتيجيات التنمية ذات التوجه الداخلي بإستراتيجية أخرى ذات توجه خارجي ممهدة الطريق نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي. فضلاً عن تحرير الأنشطة الاقتصادية من القيود والتدخل الحكومي وفسح المجال لآلية السوق في أن تقوم بدور أساس في عملية تخصيص الموارد [18].

ومما تقدم فإن الانعكاسات المترتبة على برامج التصحيح والتكييف الهيكلي المتمثلة في تحسن أداء الاقتصادات العربية وبخاصة إنشاء مشاريع جديدة وتشجيع الاستثمار سينعكس باتجاه تطوير التجارة العربية سواء الخارجية منها أم البينية ، إذ أن إتباع إستراتيجيات نحو السوق سيتطلب تكثيف التعاون بين الدول العربية وبما يعزز من قدرتها الإنتاجية وتحقيق وفورات الحجم ، فضلاً عن تحسين مستوى المنافسة دولياً ، إذ يصعب مع واقع المنتجات العربية اختبار قدرتها على المنافسة في الخارج إلا إذا تهيأ لها طريق السوق العربية وهو أمر في غاية الأهمية ، حيث هي بأمس الحاجة إلى المزيد من النجاح والتطور في مجال الجودة. ولا يخفى أن التعاون العربي إذا ما حصل بالشكل المطلوب فسيكون له أبلغ الأثر في تنويع الإنتاج وتوسيع الأسواق وضمان توزيع الموارد بشكل كفوء ، وفي الوقت نفسه يمكن القول إن الأنشطة التجارية ذاتها ستكون أكثر قدرة على تحقيق النمو الاقتصادي.

إن الانعكاسات المترتبة لبرامج التصحيح والتكييف الهيكلي في الاقتصادات العربية على واقع التجارة العربية البينية وما تتركه هذه البرامج من آثار سلبية في المدى القصير في مجال الدخول الحقيقية والاستغناء عن بعض العاملين وفقدان البعض لوظائفه في الصناعات المحلية التي تتأثر بتحرير الاستيراد وغيرها من الآثار ، فإن الآثار

الإيجابية لهذه البرامج ستنعكس في زيادة تدفق التجارة بين الدول العربية وبخاصة عند تعاظم دور النشاط الخاص التجاري الذي سيكون له دور فاعل ومؤثر في ظل توجيهات تحرير التجارة العربية البينية وبخاصة بعد إقرار إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى ومحاولات إبعاد العلاقات الاقتصادية والتجارية عن المدخلات السياسية. إذ بمكن ملاحظة توجه واضح لتعزيز التبادل التجاري العربي بفعل القطاع الخاص للقيام بدور أكبر في النشاط الاقتصادي وعلى وجه الخصوص في قطاعات الإنتاج الموجهة للتصدير.

ولما كانت الدول العربية في إطار هذه السياسة تسعى لأن تصبح عملاتها قابلة للتحويل فإن هذا التوجه سوف ينعكس إيجابياً على التجارة البينية ، على عكس ما كان توجه بعض الدول العربية نحو السوق الأجنبية في توجيه صادراتها بحثاً عن النقد الأجنبي لتطبيق احتياجاتها واستيراداتها الأخرى.

ويلاحظ أن نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي سوف تتأثر بشكل كبير اعتماداً على قدرة الدول العربية في تصميم سياسات التجارة الخارجية بالشكل الذي يتواءم مع المتغيرات الدولية والإقليمية ، كما يرجع التحسن الذي طرأ على التجارة البينية خلال السنوات الأخيرة إلى التغيير الذي طرأ على السياسات الاقتصادية في بعض الدول العربية الذي كان ضمن برامج التصحيح والتكييف الهيكلي في تلك الدول. وهكذا نجد أن الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي الذي اتبعته العديد من الدول المتقدمة والنامية يأتي متزامناً مع توجهات التحرير والعولمة الاقتصادية ، حيث تشير معظم الدلائل إلى أن سيادة القطاع الخاص وإحلال قوانين السوق محل التخطيط المركزي تعد من الركائز المهمة التي تقوم عليها العولمة الاقتصادية وتحرير التجارة الدولية [18].

أما الانعكاسات القصيرة الأجل المحتلمة الناجمة عن سياسات التصحيح والإصلاح والتي تواجهها اشد القطاعات السكانية تعرضاً للمخاطر من الناحية الاقتصادية. وذلك فقد اشتملت جهود الإصلاح في الدول العربية بشكل متزايد على تدابير معينة لحماية القطاعات المعرضة للمخاطر. وتضمنت هذه التدابير نظم شبكات الأمان الشاملة والتحولات النقدية المباشرة ، وتحسين توجيه أوجه الدعم الغذائي إلى مستحقيها وبرامج الغذاء مقابل العمل. كما أنشأ بعض الدول صناديق خاصة ، تسعى بمساعدة من الدائنين والمانحين الخارجيين ، لتمويل المشاريع التي تستهدف التخفيف من التأثير السلبي لبرامج التصحيح مثل إنشاء الصندوق الاجتماعي ، وصندوق التوظيف والتنمية.

من خلال ما ذكر نجد أن برامج التعديل الهيكلي التي يمليها صندوق النقد الدولي على مختلف الدول لا سيما العربية منها ، تعتبر من بين سلسلة من الوسائل والطرق التصحيحية التي يتبناها الصندوق من أجل التدخل المباشر في شؤون الدول السياسية والاقتصادية.

الهوامش :

1. سعيد النجار ، أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية ، الدوحة ، الإسكوا ، 2001 ، ص4.
2. محمد رضوان ، من الدوحة إلى كانكون ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية WTO ، كانكون – المكسيك ، 2003 ، ص 8.
3. جمال زروق ، آثار جولة أوروجواي على الدول العربية ، بحث مقدم إلى ندوة اتفاقية الجات وآثارها على البلاد العربية ، صندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، الكويت ، 1995 ، ص 129.
4. محمد مأمون عبد الفتاح ، اتفاق التجارة في السلع الزراعية ، قضايا تهم الدول العربية ، ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، الدوحة ، 2001 ، ص 19 – ص 20.
5. حميد الجميلي ، دراسات في اقتصاديات الجات في ضوء نتائج جولة الأوروجواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1998 ، ص 126 – ص 128.
6. أمل نجاح البشبيشي ، نفاذ المنتجات غير الزراعية إلى الأسواق ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية WTO ، كانكون – المكسيك ، 2003 ، ص 2 – ص 3.
7. عدنان شوكت شومان ، منظمة التجارة العالمية والتحررية الاقتصادية في الوطن العربي ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ، المغرب ، 2000 ، ص 34 – ص 35 .
8. محسن أحمد هلال ، التجارة في الخدمات ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، كانكون – المكسيك ، 2003 ، ص 20 – ص 21.
9. عماد شهاب ، التجارة والخدمات والخدمات المالية ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، كانكون – المكسيك ، 2003 .
10. محمد مختار عمربو ، ترقية التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال من أجل التنمية الاقتصادية العربية ،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب،دمشق،2002،ص2– ص3.
11. فريق العمل المعني في قضايا منظمة التجارة العالمية ، قضايا حقوق الملكية الفكرية في مفاوضات الدوحة، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية،كانكون–المكسيك ، 2003 ، ص 5 – ص 6.
12. الأمانة العامة لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية ، الانعكاسات المحتملة لاتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الواردة في اتفاقية الجات ، أوراق اقتصادية ، العدد 10 ، بيروت ، ص 194 – ص 200.
13. محسن أحمد هلال ، التجارة والمنافسة ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، كانكون – المكسيك ، 2003 ، ص 12 – ص 13.
14. محسن أحمد هلال ، الشفافية في المشتريات الحكومية ، أوراق موجزة ، الإعداد للمؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية ، كانكون – المكسيك ، 2003 ، ص 20 – ص 21.
15. محمد يوسفي ، التكتل الاقتصادي العربي ومواجهة تحديات العولمة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمي الرابع عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ، دمشق ، 2002 ، ص 14 – ص 16.
16. عباس برادة السني ، العولمة الاقتصادية ملامح – أبعاد ، اتجاهات ، سلسلة المعرفة للجميع ، العدد 12 ، منشورات رمسيس المغرب ، 2002 ، ص 80 .
17. هنري توفيق عزام ، المنطقة العربية وتحديات العولمة ، مجلة الأهلي الاقتصادي ، العدد 2 ، القاهرة ، 1997 ، ص6.
18. سالم توفيق النجفي ، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكييف الهيكلي وآثارها في التكامل ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ، ص 85 – ص 87.